مجلة العلوم الإنسانية والحضارة ـــ ISSN 2661-7307
المجلد 08 ـ العدد 02 ـ السنة 2026 ص 34 – 61 EISSN 2773-4048
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/730

الهجرة والتنمية في موريتانيا

Migration and Development in Mauritania

د. ألمين ولد عبد الله[1] ، د. أحمد ولد محمد المصطفى ولد بيه[2] ، د. محمد عالي المختار التقي[3*]

[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط (موريتانيا)، *elemine73@yahoo.fr*

[2] كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط (موريتانيا)، *ahmedboye96@yahoo.fr*

3 كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط (موريتانيا)، *mtaki@flsh.e-una.mr*

تاريخ الإرسال: 23/ 05/ 2026 تاريخ القبول: 15/ 06/ 2026 تاريخ النشر: 25/ 07/ 2026

الملخص:

لم تعد الهجرة مجرد حركة أشخاص عابرة، بل أصبحت حركة فاعلة في تنمية المجتمعات، فالتنقل في القرن الواحد والعشرين أصبح مربوطا بدافع الفرص، وموريتانيا اليوم في منعطف هام تتقاطع فيه ديناميات الهجرة مع ضرورات التنمية، وهو ما يخلق تحديات وفرص تتطلب استجابات عاجلة ومدروسة على صعيد السياسات الوطنية، لذا سيعالج هذا المقال إشكالية تدور حول واقع الهجرة في موريتانيا وبيان آثارها المختلفة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بها ومدى تفاعل السياسات الوطنية لإدارة الهجرة مع التوجهات الدولية والإقليمية لحوكمة وإدارة الهجرة خدمة للتنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ النزوح؛ حوكمة الهجرة؛ التنمية؛ اللجوء؛ الاتجار بالبشر.

* المؤلف المرسل

Abstract:

Migration is no longer merely a temporary movement of people; rather, it has become an active driver of societal development. In the twenty-first century, mobility is intrinsically linked to the search for opportunities, and Mauritania now stands at a decisive turning point where migration dynamics intersect with the imperatives of development. This situation generates both challenges and opportunities that require urgent and carefully considered responses at the level of national policies. Accordingly, this article examines the migration reality in Mauritania by explaining its various impacts, assessing the public policies implemented in this field, and analyzing the extent to which national migration management policies align with international and regional trends in migration governance and management in the service of national development.

Keywords: *Migration; Displacement; Migration Governance; Development; Refugees; Human Trafficking.*

مقدمة:

شهدت العلاقة بين الهجرة والتنمية اهتماماءً متزايدا في السنوات الأخيرة، على الصعيدين العالمي والإقليمي، مما يعكس الأثر العميق الذي يخلفه تنقل السكان على بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد داخل المنطقة، وخارجها. وقد تم تسليط الضوء على هذه العلاقة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030وفي الاتفاق، العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية[1]. اعتمدت موريتانيا ضمن 193دولة عضو في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أدرجت قضية الهجرة ضمن إطار عالمي للتنمية، وذلك تأكيدا على الدور الأساسي للهجرة في تحقيق التنمية المستدامة وأهمية حوكمتها، وتسلط الخطة الضوء على خمسة ركائز وهي: الناس، والأرض، والرخاء، والسلام والشراكة، ومن المبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التزام وحرص جميع الدول على عدم إهمال أحد وأن تضع في أولويات عملها أكثر الناس ضعفا، ومعالجة اللامساواة وعدم الإنصاف والتمييز بين الناس على المستوى الوطني وأيضا بين بلدان العالم، وتدفع اليوم أهداف التنمية المستدامة بزخم كبير عجلة تخطيط وتنفيذ السياسات القطاعية والسياسات العابرة للحدود مؤكدة على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية والمساهمات الهامة للمهاجرين، كما تسعى من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة إلى تيسير الهجرة وتنقل

الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية[2]. وبالإضافة الى أهداف التنمية المستدامة اعتمدت موريتانيا أيضا ضمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2016 وبالإجماع "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين" وتعهدت بتطوير إطار عالمي للتعاون في موضوع الهجرة الدولية لضمان أمن ونظامية وانتظام حركات الهجرة بشكل يخدم المهاجرين أنفسهم وكذلك المجتمعات التي يهاجرون منها وعبرها وإليها.

موريتانيا تعتبر بلدا مصدرا للهجرة ووجهة للمهاجرين وفي نفس الوقت منطقة عبور إلى أوروبا وهي بذلك تجمع بين خصائص بلد مصدر للعمالة ومستقبل لتدفقات بشرية من محيطه الإقليمي وممر استراتيجي للهجرة غير النظامية نحو أوروبا، وهذا الموقع الجيو-اقتصادي أعطى الظاهرة بعدا مركبا ما جعلنا نتساءل عن العلاقة التي يمكن أن تتشكل بين الهجرة والتنمية بالبلد وما إذا كانت الهجرة يمكن أن تشكل رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بموريتانيا. ولمعالجة هذه الإشكالية نورد التساؤلات الآتية: إلى أي حد تسهم الهجرة بمختلف أشكالها في دعم أو إعاقة مسارات التنمية في موريتانيا؟ وهل تمثل الهجرة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أم أنها تعمق اختلالات التنمية؟ وماهي آثار الهجرة على التنمية بموريتانيا؟ وهل يمكن أن تلعب الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة دورا إيجابيا في تحويل الهجرة إلى رافعة للتنمية بالبلد؟

لتفكيك هذه الإشكالية نورد الفرضيات الآتية:

- تشكل الهجرة بمختلف أنواعها تحديات بنيويه بضغطها على المدن والموارد المحلية والبنية التحتية!
- تشكل الهجرة غير النظامية وتدفقات العبور تحديات تنموية وأمنية تضغط على الموارد المحلية والبنية التحتية وتؤثر على التوازنات الاجتماعية!
- تسهم تحويلات المهاجرين الموريتانيين في الخارج بشكل إيجابي في تحسين مستويات العيش ودعم بعض مشاريع التنمية المحلية لكنها تظل محدودة التأثير على التنمية الهيكلية!
- يمكن للهجرة أن تتحول إلى رافعة حقيقية للتنمية في موريتانيا إذا ما تم إدماجها ضمن سياسات عمومية فعالة تستثمر في رأس المال البشري للمهاجرين وتحسن توظيف تحويلاتهم!

ستتم معالجة موضوع هذا المقال في مقدمة و ثلاثة مباحث وخاتمة، يستعرض المبحث الأول بعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالهجرة والتنمية، ويتناول المبحث الثاني الهجرة وأثرها على التنمية في موريتانيا من خلال تحليل لواقع الهجرة بموريتانيا وما تشكله من تحديات ثقافية لغوية اجتماعية اقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجتمع الموريتاني، ويتناول المبحث الثالث الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة لنرى مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحويل الهجرة من عائق للتنمية إلى رافعة للتنمية بالبلد.

1. مفاهيم ومصطلحات

1.1 مفهوم الهجرة:

منذ فجر الإنسانية كان الناس يهاجرون. وكان التنقل دائماً جزءاً من التاريخ البشري وعاملاً محدداً له، فالهجرة وجدت منذ القدم ومازالت في كل زمان وإلى كل مكان وستبقى مادام جزء من البشرية يعاني من الفقر والتهميش وانعدام المساواة والأمن؛ قال الله تعالى : ﴿**إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها**﴾ **(سورة النساء : الآية 97)**، فالهجرة إذن من سنن الحياة لدرء المخاطر كالفقر والجوع وتجنب الصدمات الاجتماعية والكوارث الطبيعية والبحث عن عيش كريم وآمن.

والهجرة في اللغة اسم من فعل هجر يهجر هجراً، أو المهاجرة وهي الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق أو العلم أو أي منفعة أخرى. وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، وكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلداً آخر فهو مهاجر.

وتعرف الهجرة على أنها عبارة على انتقال الشخص من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب اقتصادية، اجتماعية، وبيئية بحثاً عن وضع أفضل. وتعرف الهجرة بأنها انتقال فرد من أرض إلى أُخرى مع نية الإقامة بها بصفة مؤقتة أو دائمة.[3]

الهجرة بمعناها العام التنقل من منطقة إلى أخرى للاستقرار فترة طويلة من الزمن وقد تكون من بلد لآخر أو من قارة لأخرى فيطلق عليها الهجرة الدولية، وقد تكون الهجرة بين المدن داخل حدود الدولة أو من القرى إلى المدن فتسمى الهجرة داخلية.[4]

تتعدد وتتباين تعاريف الهجرة ومفاهيمها نظرا لكونها تدرس من زوايا مختلفة تاريخية واقتصادية واجتماعية وجغرافية. وتبعا لذلك تختلف نظرة المختصين إلى الظاهرة تبعا لاختلاف مشاربهم ودرجة تركيزهم على جانب معين من جوانبها حيث أن:

- **علماء النفس:** يرون بأن الهجرة استعداد فطري يملكه الإنسان بدون تعلم يحفزه على القيام بسلوك ما في موقف معين مثل غريزة التملك وغريزة القتال.
- **علماء الاجتماع:** يعتبرون الهجرة تغير للحالة الاجتماعية كتبديل الطبقة الاجتماعية أو الحرفة.
- **الديموغر افيون:** الانتقال بشكل فردي أو جماعي من مكان إلى مكان آخر للبحث عن وضع يكون أفضل من النواحي الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدينية.
- **الجغر افيون:** الحركة داخل مكان أو منطقة تتوفر فيها عوامل الشد والجذب إلى منطقة أو مكان توجد به العوامل المساعدة على العيش والأمن.
- **القانونيون:** ظاهرة معروفة في الحدود الدولية باجتياز حدود الدولة بإذن أو بغير إذن مسبق من السلطات سواء سلطات الدولة المستقبلة أو الدولة الأصل.[5]

▪ **الهجرة الداخلية:** وهي الهجرة من مدينة إلى أ خرى أو من الريف إلى المدينة والعكس صحيح داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة.[6]

▪ **الهجرة الخارجية:** الهجرة من دولة إلى أخرى، فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.

▪ **المهاجر الدولي:** الشخص الذي يقوم بتغيير بلد الإقامة المعتادة إلى بلد آخر.

▪ **المهاجر غير الشرعي:** كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذا يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية[7].

▪ المهاجر لفترة طويلة من الزمن: هو الذي يقوم بالتنقل من دولة إلى أخرى لم تكن مقر إقامته المعتادة لمدة تصل إلى 12 شهرا.

▪ المهاجر لفترة قصيرة: هو الذي يسافر إلى بلد غير بلد إقامته الأصلية لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر كحد أدنى وأقل من سنة ويستثنى من ذلك السفر من أجل السياحة وزيارة الأهل والعلاج والحج.

- **الشتات:** الجماعة التي تضم المهاجرين الذين استقروا بشكل دائم في بلدان أخرى غير وطنهم الأصلي.
- **الاتجاربالبشر**[8]: تجنيد الأفراد ونقلهم واستقبالهم أو إيوائهم باستخدام القوة أو التهديد باللجوء لاستخدامها وكذلك عن طريق الخطف والتزوير واستغلال السلطة.
- **الاتجار غير الشرعي بالمهاجرين:** تقديم المساعدة لغير المواطنين أو غير المقيمين بشكل دائم للدخول غير الشرعي إلى بلد.
- **اللاجئ:** مصطلح يشار به إلى طالبي اللجوء السياسي الذين تحت الحماية الدولية، أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها أو دولة إقامته المعتادة خشية التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة أو تبني رأي سياسي ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية تلك الدولة أو العودة إليها خوفا من الاضطهاد.
- **النازح:** تعرفه اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين أجبروا أو اضطروا للهروب وترك ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة نتيجة لحالات العنف أو النزاعات المسلحة أو لتواجد كوارث بشرية من صنع الانسان او لتفادي آثار مثل هذه الأوضاع غير أنهم ما زالوا داخل سيادة الدولة المقيمين فيها ولم يعبروا حدودها.
- **حوكمة الهجرة:** التقاليد والمؤسسات التي تمارس بموجبها السلطة على الهجرة والتنقل والجنسية في بلد ما بما في ذلك قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة في هذه المجالات.

2.1 التنمية كمفهوم:

موضوع التنمية من المواضيع الهامة، التي كانت ولا تزال تشغل اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين والقادة السياسيين في مختلف الدول خاصة النامية منها، وذلك لأهمية هذه العملية في إحداث التطور وتحقيق الانتقال النوعي والكمي للمجتمع في اتجاه الأحسن.

عرفت الأمم المتحدة التنمية سنة 1955 بأنها العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي، والاقتصادي في المجتمع من خلال مشاركة الأهالي، باعتبار التنمية لا يمكن تحقيقها إلا بإتباع مجموعة من الإجراءات من بينها وضع الخطط والبرامج، وتحديد فترات تنفيذ هذه البرامج، ومختلف المتدخلين لتنفيذها، ثم أصدرت تعريفا آخر مكمل عام 1956

مفاده بأن التنمية هي "كافة العمليات التي توحد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة".[9]

وتري الأمم المتحدة أن الدور الحكومي يتمثل في ثلاث دوائر رئيسية:[10]

- إجراءات مباشرة: ممثلة في الخدمات الممارسة داخل المجتمع مثل خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والتربوية، إضافة إلى الإرشاد الزراعي.
- إ جراءات تدعيمية: ممثلة في إعداد الباحثين بمختلف برامج التنمية لإجراء البحوث القادرة على تطوير واقع السكان المحليين.
- إجراءات تنمية عامة: ممثلة في إقامة البناء الهيكلي للاقتصاد المحلي كالأجهزة والمؤسسات الإنتاجية الكبرى.

وتظهر التنمية في ثلاثة تجليات، الاقتصاد، المجتمع، الثقافة فهي ظاهرة تشتمل في آن واحد على الجانب التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، يعني جميع مظاهر الحياة ذات الصلة بالإنسان وبيئته،[11] فإلى أي حد ساهمت الهجرة في تنمية البلدان النامية مقارنة بالبلدان التي كانت الهجرة عامل سلب بالنسبة لها.

2. الهجرة و أثرها على التنمية في موريتانيا

1.2 و اقع الهجرة في موريتانيا

تقع موريتانيا في شمال غرب القارة الإفريقية، تحدها السنغال من الجنوب الغربي والجزائر والمغرب من الشمال الشرقي والشمال الغربي وجمهورية مالي من الشرق والجنوب، وتمتد الحدود البرية 5074كم منها 463كم مع الجزائر و2237كم مع مالي و813كم مع السينغال و1561كم مع الصحراء المغربية وشريط ساحلي طوله 754 كم تقريبا (أنظر الخريطة رقم 1). عدد سكان موريتانيا بلغ 4927532 نسمة حسب آخر إحصاء 2023 وما يقارب ثلث هؤلاء السكان يقيمون في مدينة نواكشوط (29,4%)، فيما لا يتجاوز البدو الرحل 19523 نسمة، ومعدل النمو السنوي المتوسط بين تعدادي 2013 و2023 حوالي 3,1%.

الخريطة (1): خريطة إفريقيا السياسية



المصدر:LASTATLAS.COM

وبفضل هذا الموقع تكون موريتانيا نقطة الفصل بين دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول إفريقيا شمال الصحراء، كما أنها معبر إجباري للمهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء للوصول إلى أوروبا، وبفضل ما يتوفر فيها من موارد اقتصادية أصبحت مستقرا لبعض هؤلاء المهاجرين.

تتميز موريتانيا بثلاثة أنماط من الهجرة رئيسية إضافة للهجرات الداخلية بين الولايات هي: الهجرة الخارجية (نحو دول إفريقيا وأوروبا ودول الخليج)، والهجرة الوافدة (من دول غرب إفريقيا مالي والسينغال مثلا)، والهجرة العابرة (نحو أوروبا عبر السواحل الموريتانية). وبشكل عام يمكن تتبع الهجرة بموريتانيا من خلال:

أ-**الهجرات الداخلية:** الحركات السكانية في موريتانيا ظاهرة طبيعية، فالمجتمع الموريتاني ألف الترحال مع ماشيته من مكان لآخر بحثا عن المرعى، لكن الجديد هو الانتقال من الريف إلى المدن داخل الوطن، حيث بلغ عدد الهاجرين داخل البلد 1122282مهاجر (538161 نساء،584121 رجال)[12]، ما يمثل 22,8% من السكان، تحتضن ولايات نواكشوط الثلاثة 69,1%منهم، مع ملاحظة التفاوت بين الولايات في ذلك. انظر الجدول التالي رقم 1:

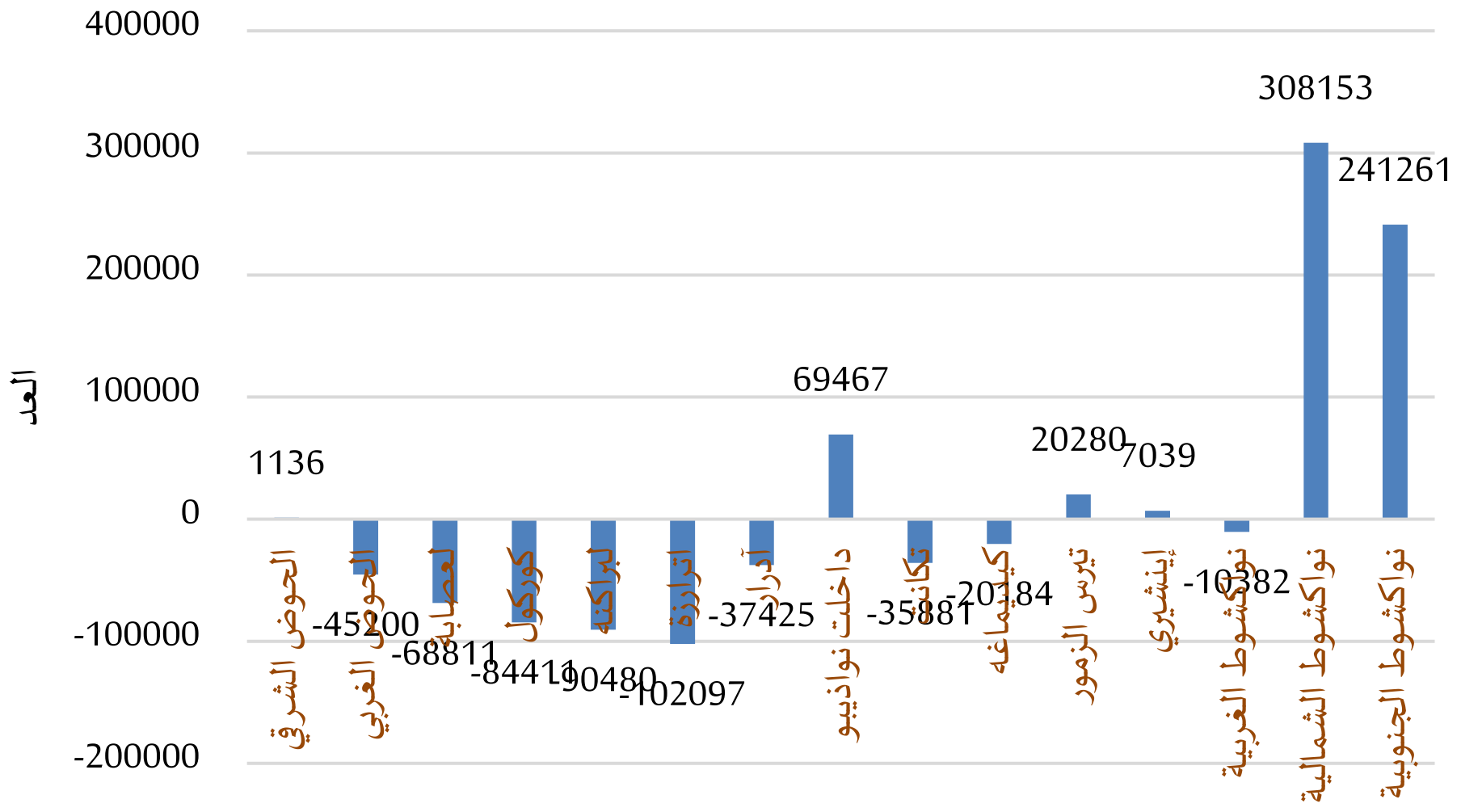
الجدول (1): الهجرات الداخلية بين الولايات في موريتانيا 2023.

الولايات	الو افدون	المغادرون	عدد المهاجرين	صافي الهجرة
الحوض الشرقي	63646	62510	126155	1136
الحوض الغربي	15262	60462	75725	45200-
لعصابة	24650	93461	118112	68811-
كوركول	17277	101688	118965	84411-
لبراكنه	22762	113242	136005	90480-
اترارزة	33165	135262	168426	102097-
آدرار	8042	45467	53510	37425-
داخلت نواذيبو	91265	21798	113063	69467
تكانت	5491	41372	46863	35881-
كيديماغه	11705	31889	43594	20184-
تيرس الزمور	36160	15880	52040	20280
إينشيري	16696	9657	26354	7039
نواكشوط الغربية	107420	117802	225222	-10382
نواكشوط الشمالية	352857	44704	397561	308153
نواكشوط الجنوبية	313121	71860	384981	241261
المجموع	1119520	967054	2086574	152466

Source : Thème 15: Migrations internes et internationals, Op,Cit .P :28.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ولاية نواكشوط الشمالية سجلت أعلى صافي هجرة (308153) تليها نواكشوط الجنوبية (241261) ثم ولاية داخلت نواذيبو(69467)، وفي المقابل ولايات اترارزة لبراكنه كوركول لعصابة الحوض الغربي تشهد أكبر عجز في الهجرة مما يسلط الضوء على النزوح نحو المناطق الحضرية، ويمكن الرجوع للشكل البياني التالي لتوضيح ذلك:

الشكل (1): التباين العددي لصافي الهجرة في موريتانيا، حسب الولايات، سنة 2023



المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (1)

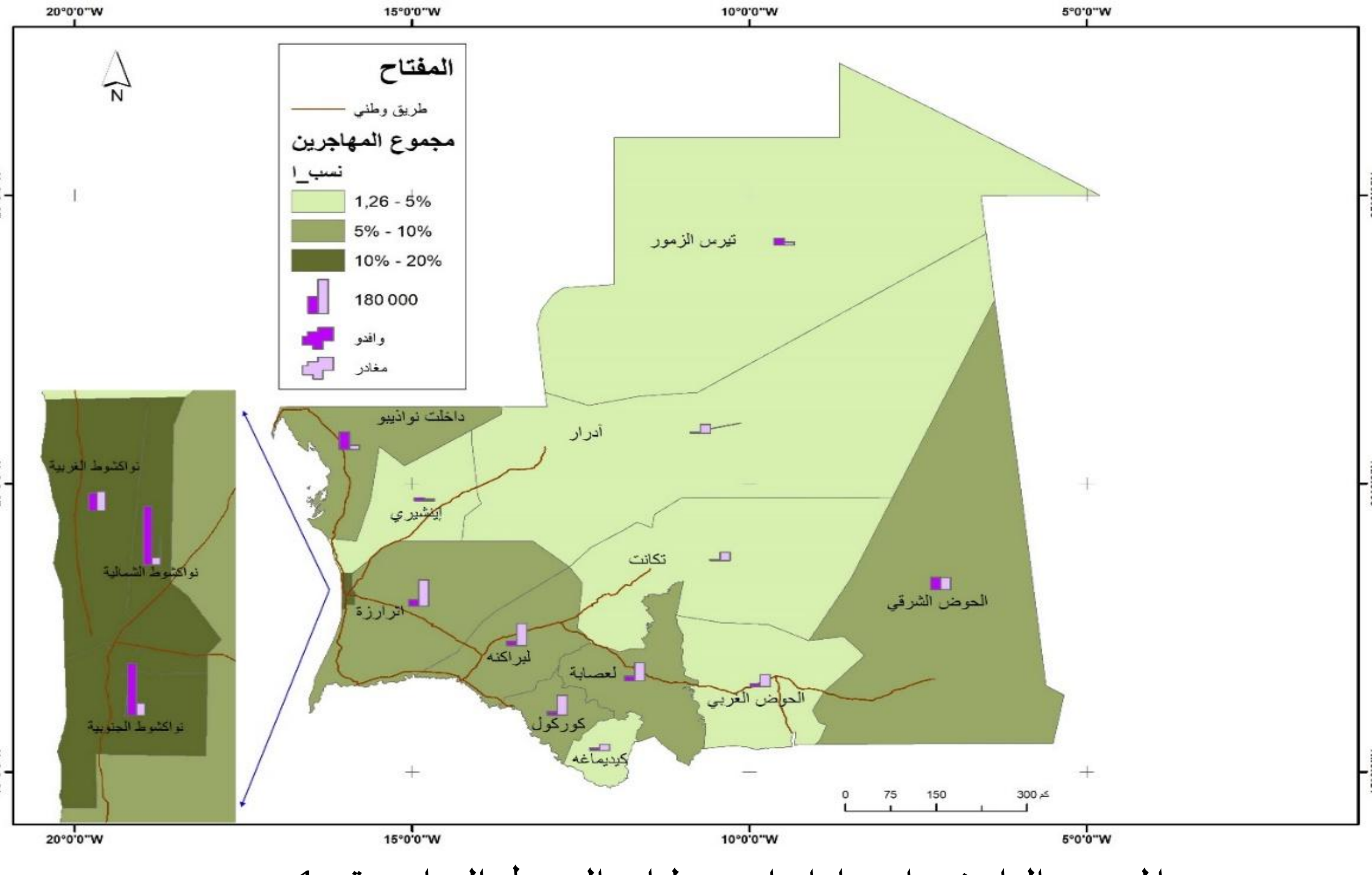
نلاحظ من خلال الشكل البياني أن حركة السكان داخل الوطن بين الولايات هي حركة مستمرة وأن بعض الولايات مستقبلة للمهاجرين بفضل موقعها من ناحية وتوفر الخدمات من ناحية أخرى (نواكشوط-داخلت انواذيبو مثلا)، والولايات الشمالية والساحلية (إينشيري- تيرس الزمور- نواذيبو) تمثل أعلى نسبة للعمال للمهاجرين. (انظر الخريطة رقم 2: تركز المهاجرين بالولايات في موريتانيا 2023)، ورغم أن نسبة غير المهاجرين بالداخل تمثل 77,2% من السكان (3788489) فالمؤشر الوطني لكفاءة الهجرة إيجابي ولكنه منخفض(0,07) مما يعكس إعادة توزيع معتدلة للسكان.

يهاجر داخل موريتانيا 967054 ما يشكل نسبة 19,7% من السكان و 141857 مقيم أجنبي، هؤلاء المهاجرون عموما شباب 45% منهم بين السن 15-39 وغالبيتهم رجال (52%) والنساء (48%)، تمثل نسبة المتعلمين بينهم 14,7% و6,9% منهم لديهم تعليم جامعي، ومن بين المهاجرين الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات أو أكثر51% متزوجون و39,1% غير متزوجين، 28% من المهاجرين 10 سنوات فما فوق لديهم عمل، العاطلون عن العمل يشكلون 37,6% مع فارق بين الرجال والنساء (28,3%-60,3%)، تمثل النساء نسبة نشاط منخفضة مقارنة

بالرجال (72,7%_ 38,9%)، وتبدو النساء المهاجرات أكثر عرضة للخطر: 11% مطلقات و7,3% أرامل[13].

تؤثر الهجرة الداخلية على توزيع السكان في موريتانيا، وأهم سمة للهجرة الداخلية هي عملية التحضر التي يشهدها البلد بمعدل مرتفع بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، ففي حين أن الهجرة من الريف إلى الحضر عامل هام في التحضر، فإنها تلعب دورا أقل أهمية في النمو الحضري، الذي يهيمن عليه عادة النمو السكاني الطبيعي. والتحضر جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن يمكن إذا لم يتم إدارته بفعالية أن تترتب عليه عواقب وخيمة على المهاجرين والسكان الحضريين عن طريق اجهاد البنى التحتية والخدمات الحضرية القائمة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الحضرية، وانعدام الحصول على الاسكان الملائم والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأخرى، والمشاكل البيئية. ولذلك ينبغي أن يكون تشجيع التوسع الحضري المستدام أولوية على المستوى الوطني بالنسبة للحكومة.

الخريطة (2): تركز المهاجرين بالولايات داخل موريتانيا 2023



المصدر: الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق رقم 1.

وانطلاقا من الخريطة نلاحظ تركزا للسكان في المناطق الحضرية بعواصم الولايات وتزيد حدته في ولايات نواكشوط ونواذيبو وهو ما يؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات عملية للحد من آثار هذه الهجرات الداخلية على المناطق الحضرية على مستوى وطني، كما أن عوامل الجذب بالمدن وعوامل الطرد بالريف التي تفسر جذب أو طرد السكان من منطقة لأخرى تؤكد ضرورة وضع استراتيجية لتساوي الفرص بين ولايات الوطن، فموريتانيا وافقت على السير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواكبة أجندة عام 2063 للقارة الافريقية التي تتوقع أن تكون فيها المدن والمستوطنات الأخرى محاور للأنشطة الثقافية والاقتصادية، مع بنى تحتية حديثة، وتمكين السكان من الوصول إلى جميع الضروريات الأساسية للحياة، بما في ذلك المأوى والمياه والصرف الصحي والطاقة والنقل العام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ويتم تحويل الاقتصادات هيكليا لخلق النمو المشترك، وتوفير فرص العمل اللائق والفرص الاقتصادية للجميع[14]. لذا على الجهات الفاعلة في الدولة جعل المدن الموريتانية والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة وأن تلعب التشكيلة الحكومية الحالية دورا حاسما في تنفيذ سياسات الهجرة الوطنية وتعزيز البُعد المحلي لسياسات واستراتيجيات الهجرة.

ب-**الهجرة الدولية:** تشمل في المقام الأول الشباب الموريتاني والوجهة الأساسية لهم دول الجوار وأحيانا الدول البعيدة، ويسعون لفرص اقتصادية، وتسهم هذه التدفقات في تنويع مصادر دخل الأسر، وتشكل تحديات اجتماعية واقتصادية لكنها تمثل أيضا فرصة للتنمية من خلال مسارات الهجرة. بلغ عدد المهاجرين الدوليين من موريتانيا 152466نسمة حسب الإحصاء الأخير 2023، وحسب تقرير حالة الهجرة الدولية بالمنطقة العربية 2025 فإن تدفقات المهاجرين من موريتانيا وصلت 169 مليون دولار عام 2021،[15] ونشير إلى الشح في الاحصائيات والاختلاف فيما هو موجود منها بين مختلف المصادر.

تشكل هذه التحويلات المالية قناة مباشرة وملموسة يدعم المهاجرون من خلالها التنمية في البلد وتؤدي هذه التدفقات المالية دورا حاسما في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التعليم وتحسين الرعاية الصحية كما أنها تساهم في الاستقرار الاقتصادي والنمو من خلال توفير مصدر ثابت للعملة الأجنبية، وتمثل سيولة مالية للأسر يوفرون من خلالها تلبية حاجاتهم الضرورية من مسكن وملبس وعلاج وإن كانت الاحصائيات بهذا الخصوص غير متوفرة.

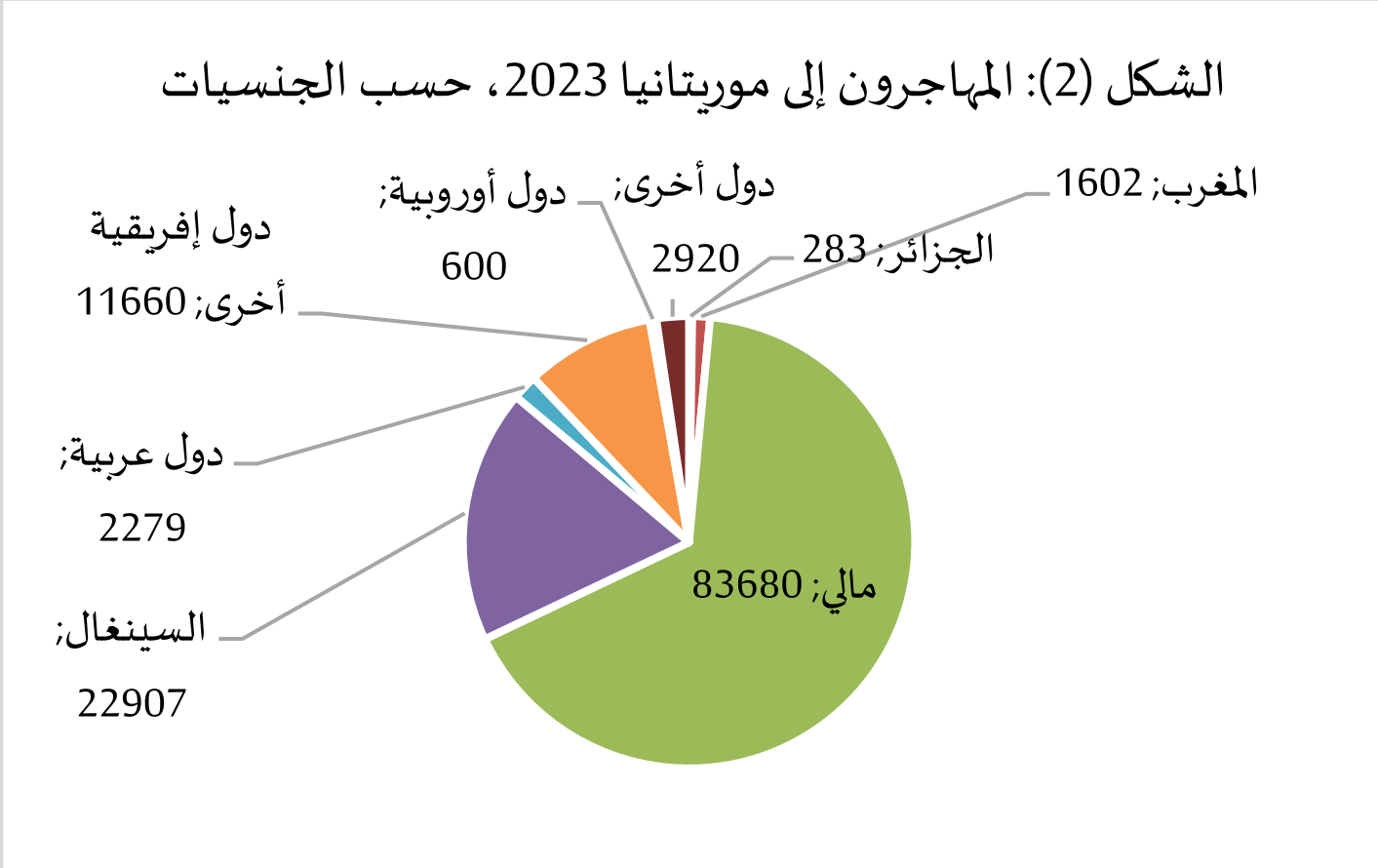
د-**المهاجرون الأجانب:** يوجد بموريتانيا 125933 أجنبيا (67811ذكور و58122 إناث) ما يمثل 2,6% من السكان، الغالبية العظمى من أصول إفريقية جنوب الصحراء الكبرى، يمثل الماليون نسبة 66,45% والسينغاليون 18,2% وأقلية من دول أخرى، هؤلاء المهاجرون 53,1 % منهم تزيد أعمارهم عن 25سنة، و32% تقل أعمارهم عن 15 عاما، والذين في سن العمل 14-64 يمثلون نسبة 65,4% وكبار السن 2,7%[16]. انظر الجدول الموالي رقم2: المهاجرون الأجانب بموريتانيا:

الجدول (2): التوزيع العددي للمهاجرين الأجانب إلى موريتانيا سنة 2023

الدولة	الذكور	الإناث	المجموع
الجزائر	160	123	283
المغرب	856	746	1602
مالي	43625	40055	83680
السينغال	11842	11065	22907
دول عربية	1692	587	2279
دول إفريقية أخرى	7661	3999	11660
دول أوروبية	321	279	600
دول أخرى	1653	1267	2920
المجموع	67811	58122	125933

Source: Thème 16: Population étrangère vivant en Mauritanie, 2023, P :11

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن موريتانيا هاجرت إليها مختلف الجنسيات الافريقية والعربية والأوروبية بغض النظر عن سبب هذه الهجرات، وأن الغالبية العظمى من المهاجرين مثلتها دول الجوار مالي بنسبة (66,4%) وتليها السينغال بنسبة (18,2%) ويعود ذلك لعامل القرب من ناحية ولتوفر فرص العمل المفضلة لهؤلاء المهاجرين من ناحية أخرى. انظر الشكل البياني الموالي:



المصدر: الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق رقم 2.

الشكل البياني يظهر هيمنة المهاجرين الماليين والسينغاليين وظهور مهاجرين أفارقة من دول إفريقية أخرى من دول الساحل وفي الغالب هم عابرون للوصول إلى أوروبا. يتوزع المهاجرون بين الولايات الموريتانية توزيعا غير منتظم (انظر الجدول 3الموالي)، ويشكلون ضغطا على البنية التحتية الوطنية الهشة في الأصل.

الجدول (3): توزيع الأجانب بين الولايات 2023

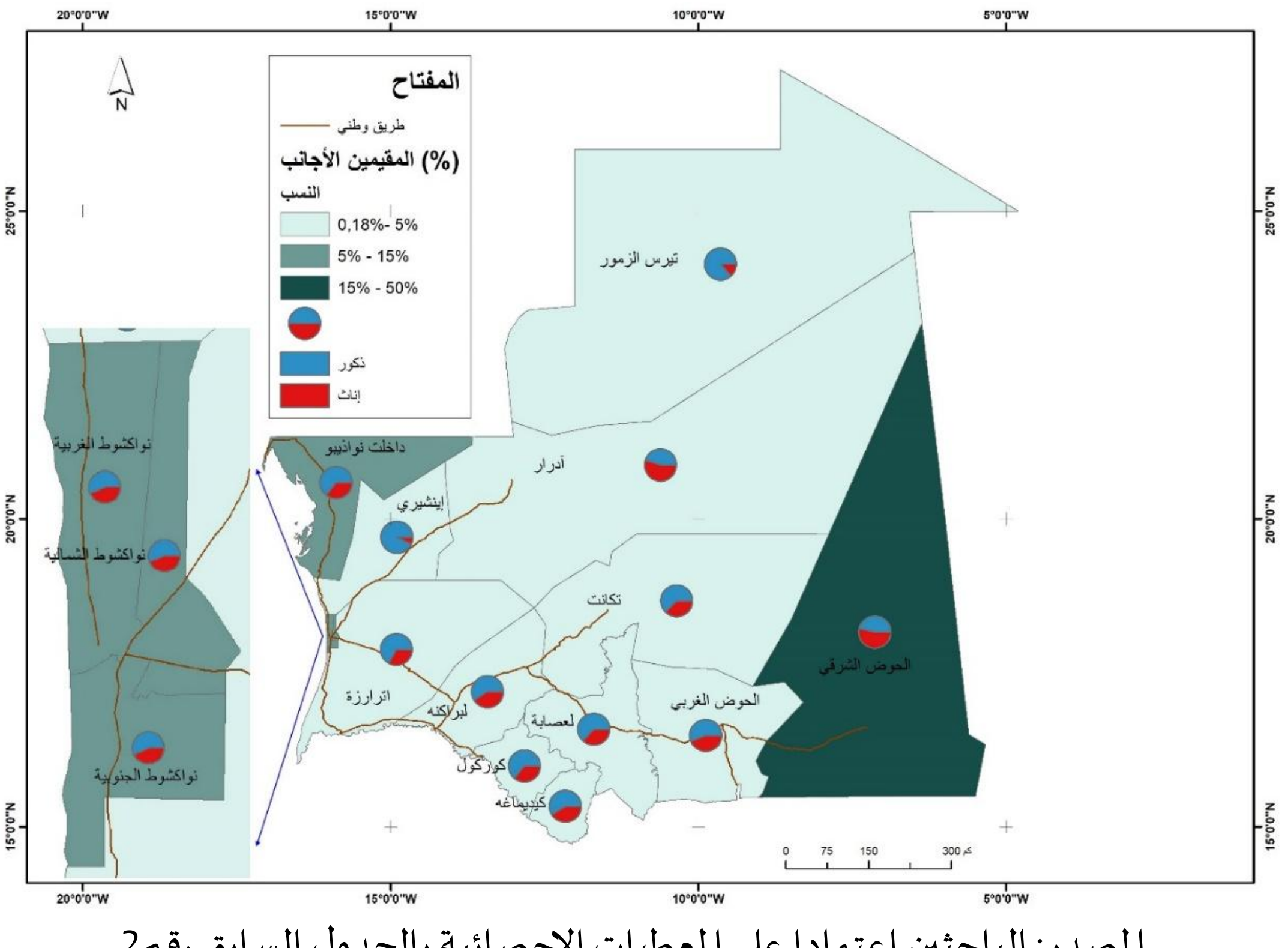
الولاية	الذكور	الإناث	المجموع
الحوض الشرقي	27925	31630	59555
الحوض الغربي	1049	827	1876
لعصابة	791	465	1256
كوركول	1505	841	2347
لبراكنة	1082	746	1828
ترارزة	2633	1306	3940
آدرار	104	126	230
داخلت نواذيبو	4300	2371	6671
تكانت	241	144	385
كيديماغا	1741	1222	2963
تيرس الزمور	1896	303	2199
إينشيري	1192	90	1281

نواكشوط الغربية	10474	8164	18638
نواكشوط الشمالية	4984	3962	8946
نواكشوط الجنوبية	7892	5926	13818
المجموع	67811	58122	125933

Source : Thème 16: Population étrangère vivant en Mauritanie, 2023, P:15

من خلال الجدول نلاحظ أعدادا متزايدة للمهاجرين في موريتانيا، ورغم أن الاحصائيات غير دقيقة إلا أن التدفقات المتزايدة للمهاجرين على موريتانيا وتوزيعهم غير المتجانس بين الولايات إذا لم تواكبه استراتيجية واضحة لإدارتهم تأخذ في الحسبان تهيئة مختلف المناطق الحضرية لاستقبالهم سيشكلون ضغطا متزايدا على البنية التحتية للبلد (الخريطة: 3).

الخريطة (3): التباين العددي والنسبي للمهاجرين الأجانب في موريتانيا، حسب الجنس وولاية الإقامة سنة 2023



المصدر: الباحثين اعتمادا على المعطيات الإحصائية بالجدول السابق رقم2.

تظهر الخريطة تركزا لنسبة كبيرة من المهاجرين الأجانب بولاية الحوض الشرقي تليها ولايات نواكشوط ونواذيبو، وحسب معطيات إحصاء السكان 2023 بموريتانيا فإن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في موريتانيا 46800 شخص غالبيتهم نساء، يتوزعون بالتساوي بين الولايات مع أعلى كثافة سكانية بالحوض الشرقي (59555 أجنبي) وولايات نواكشوط الثلاثة.

يتعرض النازحون داخليًا للمخاطر بوتيرة متزايدة وقد يجدون صعوبة في المناطق التي ينتقلون إليها في الوصول إلى الخدمات الأساسية التي قد يحول دونها أحيانًا التسجيل المدني والتوثيق، وقد نزح على الصعيد العالمي75.9مليون شخصٍ داخليا في عام 2023 منهم 7,7 مليون بسبب الكوارث 68,3 مليون بسبب النزاعات والعنف، استضافت المنطقة العربية أكثر من ثلث النازحين داخليا في العالم[17].

استقبلت موريتانيا اللاجئين الماليين منذ سنة 2012 حيث شكلت مخيما بأمبره (الحوض الشرقي) لإيواء 250ألف لاجئ مالي، وبموجب ذلك تلقت موريتانيا دعما من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 200مليون يورو، وفي سنة 2023 تلقت دعما آخر بمبلغ 600 مليون أورو.

استضافت موريتانيا 162.303لاجئ مالي ترعاهم المفوضية السامية للأمم المتحدة سنة 2024، ويقدر عددهم حدود 300 ألف لاجئ في سنة 2025، حيث يعيش في مخيم "أمبره" قرب باسكنو وحده 144.000 لاجئ، يعتمد هؤلاء اللاجئون على المساعدات الدولية من مفوضية اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي.

تواجه المجتمعات المحلية تحديات متعددة نتيجة للهجرة، حيث يسعى المهاجرون للاندماج في بيئات جديدة تختلف عن تلك التي اعتادوا عليها. من بين هذه التحديات، يمكن أن نذكر التحديات الثقافية واللغوية والاجتماعية والاقتصادية التي تعترض طريق المهاجرين في محاولتهم للاندماج في المجتمع المحلي.

التحديات الثقافية تعتبر من أبرز العقبات التي يواجهها المهاجرون. تختلف العادات والتقاليد والقيم بين المجتمعات، مما يجعل من الصعب على المهاجرين التكيف مع البيئة الجديدة. قد يشعر المهاجرون بالغربة والانعزال نتيجة لاختلاف الثقافات، مما يؤثر على قدرتهم على التفاعل مع السكان المحليين. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجهون صعوبة في فهم القوانين والعادات المحلية، مما يزيد من تعقيد عملية الاندماج.

التحديات اللغوية تشكل عائقاً كبيراً أمام المهاجرين. اللغة هي وسيلة التواصل الأساسية، وعندما لا يتقن المهاجرون اللغة المحلية، يجدون صعوبة في التفاعل مع الآخرين وفهم التعليمات والمعلومات الضرورية. هذا يمكن أن يؤثر على قدرتهم على الحصول على فرص عمل، والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، والتفاعل مع المجتمع بشكل عام. فتعلم اللغة الجديدة يتطلب وقتاً وجهداً، وقد يكون من الصعب على المهاجرين الذين يعملون لساعات طويلة أو يواجهون ضغوطاً اقتصادية.الحصول على الوقت الكافي لتعلم اللغات المحلية.

التحديات الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في عملية الاندماج. قد يواجه المهاجرون تمييزاً أو تحيزاً من قبل السكان المحليين، مما يزيد من شعورهم بالعزلة. يمكن أن يكون من الصعب بناء علاقات اجتماعية جديدة في بيئة غير مألوفة، خاصة إذا كان هناك نقص في الدعم الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه المهاجرون صعوبة في الحفاظ على هويتهم الثقافية بينما يحاولون التكيف مع المجتمع الجديد، مما يخلق توتراً داخلياً.

التحديات الاقتصادية تعتبر من أكبر العقبات التي تواجه المهاجرين. قد يجدون صعوبة في العثور على وظائف تتناسب مع مهاراتهم وخبراتهم، خاصة إذا كانت هناك حواجز لغوية أو إذا كانت مؤهلاتهم غير معترف بها في البلد الجديد. هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة الضغوط المالية. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه المهاجرون صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية مثل البنوك والقروض، مما يزيد من تعقيد حياتهم الاقتصادية.

على الرغم من هذه التحديات، هناك العديد من الجهود المبذولة لمساعدة المهاجرين على الاندماج في المجتمع المحلي، تقدم العديد من المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية برامج تعليم اللغة والتدريب المهني والدعم الاجتماعي للمهاجرين. هذه البرامج تهدف إلى تسهيل عملية الاندماج وتعزيز التفاهم المتبادل بين المهاجرين والسكان المحليين.

يمكن القول إن التحديات التي تواجه المهاجرين في الاندماج بالمجتمع المحلي متعددة ومعقدة، ولكن من خلال التعاون والدعم يمكن التغلب عليها، ومن المهم أن يدرك المجتمع المحلي أهمية تقديم الدعم للمهاجرين، ليس فقط من أجل مصلحتهم الشخصية، ولكن أيضاً من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ككل.

وبموريتانيا لا يزال اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي محدود بسبب القيود القانونية على العمل والتنقل على هؤلاء اللاجئين، وتتمثل الاستفادة الأهم من هؤلاء اللاجئين في كون المساعدات التي تمنح لهم تدخل في الدورة الاقتصادية الوطنية.

ويشكل هؤلاء اللاجئون عبئا ثقيلا على الموارد المحلية والبنية التحتية وبحكم اتفاقية اللاجئين أصبحوا ينافسون السكان الأصليين في التعليم والصحة والحصول على الغذاء والماء، وإذا لم تتخذ الدولية استراتيجية جديدة لتساوى الفرص نخشى أن يسبب ذلك كراهية وصدامات لا تحمد عقباها.

2.2 أثر الهجرة على التنمية:

تعتبر الهجرة ظاهرة معقدة لها تأثيرات إيجابية وسلبية تتناول مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإن كانت على مستوى وطني لا توجد مؤشرات إحصائية تقيس حجمها.

- **أثر الهجرة على الاقتصاد المحلي**: الهجرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تؤثر بشكل كبير على المجتمعات المحلية ولها تأثيرات إيجابية وسلبية على الاقتصاد المحلي تلعب السياسات الحكومية، والظروف الاقتصادية العامة، والخصائص الديموغرافية للمهاجرين دورا رياديا فيها. أحد التأثيرات الإيجابية للهجرة على الاقتصاد المحلي هو تعزيز القوى العاملة، فعلى مستوى وطني ساهم المهاجرون في سد الفجوات بسوق العمل، خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة المحلية (ففي نواكشوط مثلا احتل المغاربة بشكل كبير سوق اللحوم والخضر) ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي العام، وجلبوا معهم مهارات وخبرات جديدة ما سيعزز الابتكار والتنوع في بيئة العمل. هذا التنوع يمكن أن يكون محفزًا للنمو الاقتصادي حيث يمكن أن يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات متنوعة.

الهجرة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان وتشكل ضغطا إضافيا على البنية التحتية سيشكل تحديًا للحكومات المحلية خاصة إذا لم تكن هناك موارد كافية لتلبية هذا الطلب المتزايد، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور جودة الخدمات المقدمة مما سيؤثر سلبًا على مستوى الخدمات الرديئة في الأصل.

تؤدي الهجرة إلى تغييرات في هيكل الأجور، فتدفق العمالة المهاجرة يؤدي إلى انخفاض الأجور في بعض القطاعات (فالعمالة الأجنبية في قطاع البناء مفضلة على مستوى وطني) خاصة إذا كان المهاجرون مستعدين للعمل بأجور أقل من العمال المحليين وهو ما يمكن أن يخلق توترات اجتماعية ويؤدي إلى شعور بالاستياء بين السكان المحليين ومع ذلك يمكن أن يكون لهذا التأثير جانب إيجابي أيضًا، حيث يمكن أن يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للشركات المحلية.

الهجرة تؤثر على ريادة الأعمال، فيمكن أن يكون للمهاجرين دور كبير في تعزيز ريادة الأعمال المحلية، فالعديد من المهاجرين يأتون بروح المبادرة والرغبة في بدء أعمالهم الخاصة، مما يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير مضاعف على الاقتصاد المحلي، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين البنية التحتية.

يمكن أن تؤدي الهجرة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، فالمهاجرون غالبًا ما يحتفظون بروابط قوية مع بلدانهم الأصلية، ويمكن ذلك أن يسهل التجارة والاستثمار بين الدول وعلى مستوى وطني، فقد كان لتواجد الجزائريين والمغاربة والصينيون أثر إيجابي على الاقتصاد المحلي من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة التدفقات المالية (السوق الجزائرية للتمور، السوق المغربية).

فالهجرة إذا لها تأثير متعدد الأوجه ومعقد على الاقتصاد المحلي، ففوائدها يمكن أن تكون كبيرة من حيث تعزيز القوى العاملة وزيادة التنوع والابتكار وتعزيز ريادة الأعمال، لكن يقابل ذلك تحديات تتعلق بالضغط على الخدمات العامة وتغيرات في هيكل الأجور، لذا نرى ضرورة أن تكون هناك سياسات حكومية فعالة لإدارة هذه التأثيرات وضمان أن تكون الفوائد أكبر من التحديات.

- **الآثار الثقافية والاجتماعية الناتجة عن الهجرة:** تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية التي لها تأثيرات متعددة على المجتمعات المحلية، حيث تساهم في إحداث تغييرات ثقافية واجتماعية عميقة، فعندما ينتقل الأفراد من بلد إلى آخر يجلبون معهم عاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم مما يؤدي إلى تفاعل ثقافي يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية وسلبية على المجتمع المضيف.

من بين التأثيرات الإيجابية، يمكن أن نلاحظ التنوع الثقافي الذي يثري المجتمع المحلي. هذا التنوع يمكن أن يعزز من فهم وتقدير الثقافات المختلفة، ويشجع على التسامح والتعايش السلمي بين الأفراد من خلفيات متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التفاعل الثقافي إلى ابتكار وتطوير أشكال جديدة من الفنون والموسيقى والأدب، مما يساهم في إثراء الحياة الثقافية للمجتمع.

تواجه المجتمع المحلي نتيجة للهجرة تحديات، من بين هذه التحديات يمكن أن نذكر التوترات الاجتماعية التي قد تنشأ بسبب الاختلافات الثقافية والدينية، فقد يشعر السكان المحليون بالتهديد من قبل القادمين الجدد وهوما يمكن أن يؤدي إلى ظهور مشاعر العداء والتمييز. هذه التوترات يمكن أن تؤدي إلى انقسامات داخل المجتمع تعيق من عملية الاندماج والتعايش السلمي، وقد يواجه المهاجرون صعوبات في التكيف مع الثقافة الجديدة ما يمكن أن يؤدي إلى شعورهم بالعزلة والاغتراب.

أما التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الهجرة فتشمل تأثيرات على سوق العمل والتعليم، فتدفق المهاجرين يؤدي إلى زيادة المنافسة على الوظائف ويمكن ذلك أن يسبب توترات اقتصادية ومع ذلك يمكن أن يكون للمهاجرين دور إيجابي في الاقتصاد المحلي من خلال ملء الوظائف التي قد لا يرغب السكان المحليون في القيام بها، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ففي مجال التعليم يمكن أن يواجه النظام التعليمي تحديات في تلبية احتياجات الطلاب المهاجرين بما في ذلك توفير الدعم اللغوي والثقافي، ورغم ذلك يمكن أن يؤدي التنوع الثقافي في المدارس إلى تعزيز التفاهم والتسامح بين الطلاب من خلفيات مختلفة.

ومما يجب أن يؤخذ في الحسبان تأثير الهجرة على الهوية الوطنية والثقافية للمجتمع المحلي، فقد يشعر السكان المحليون بأن هويتهم الثقافية مهددة بسبب التغيرات السريعة التي تحدث نتيجة للهجرة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ظهور حركات اجتماعية تسعى للحفاظ على الهوية الثقافية والتقاليد المحلية رغم أن التفاعل الثقافي يمكن أن يؤدي إلى تطور هوية جديدة تشمل عناصر من ثقافات مختلفة تحيي الشعور بالانتماء والتضامن بين جميع أفراد المجتمع.

فالهجرة تأثيراتها متعددة على المجتمع المحلي تشمل التغيرات الثقافية والاجتماعية، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، وذلك يعتمد على كيفية تعامل المجتمع مع

التحديات والفرص التي تمنحها الهجرة. ومن خلال تعزيز التفاهم والتسامح والتعاون بين جميع أفراد المجتمع يمكن تحقيق توازن يساهم في إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية للجميع.

- **تأثير الهجرة على سوق العمل المحلي:** يتأثر سوق العمل بالهجرة سلبا وإيجابا حسب نوعية المهاجرين ومهاراتهم والقطاعات الاقتصادية التي ينخرطون فيها، وفهم هذه التأثيرات يعين على تطوير سياسات فعالة تدير تدفقات الهجرة وتستفيد منها بأفضل طريقة ممكنة.

الهجرة يمكن أن تسهم في تعزيز المهارات والتنوع المهني، فالمهاجرون غالباً ما يجلبون معهم مجموعة متنوعة من المهارات والخبرات التي قد تكون نادرة أو غير متوفرة في السوق المحلي، ويمكن أن يسهم ذلك في سد الفجوات في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة الماهرة مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية والهندسة، ويمكن أن يؤدي تدفق العمالة الماهرة إلى زيادة الابتكار والإنتاجية ما يعزز النمو الاقتصادي بشكل عام.

الهجرة تؤدي إلى زيادة التنافسية في سوق العمل، وذلك يؤثر سلباً على العمال المحليين في القطاعات التي تتطلب مهارات منخفضة، وزيادة العرض من العمالة قد تؤدي إلى انخفاض الأجور أو تدهور ظروف العمل وهوما يخلق توترات اجتماعية واقتصادية وإن كانت بعض الدراسات تشير إلى أن تأثير الهجرة على الأجور والبطالة غالباً ما يكون محدوداً ومؤقتاً يتكيف السوق معه مع مرور الوقت.

تلبية احتياجات العمالة في القطاعات التي تعاني من نقص في القوى العاملة، على مستوى وطني يعتمد قطاع الصيد والبناء بشكل كبير على العمالة المهاجرة فبدون هذه العمالة تواجه هذه القطاعات صعوبات كبيرة في تلبية الطلب، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الإنتاجية.

يمكن أن تسهم الهجرة في تعزيز التبادل الثقافي والاجتماعي، مما يثري المجتمع المحلي ويعزز التفاهم والتعايش بين الثقافات المختلفة ويمكن ذلك أن يؤدي إلى بيئة عمل أكثر تنوعاً وشمولية ويعزز الإبداع والابتكار. ويتطلب هذا التعايش إدارة فعالة للتنوع الثقافي وتوفير الدعم اللازم للمهاجرين للاندماج في المجتمع المحلي.

السياسات الحكومية المتعلقة بالهجرة وسوق العمل، ففعالية هذه السياسات يمكن أن تسهم في تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات سوق العمل المحلي وحماية حقوق العمال

المحليين والمهاجرين على حد سواء. فمثلا تساعد برامج التدريب والتأهيل المهني في تحسين مهارات العمال المحليين والمهاجرين وهو ما سيعزز فرصهم في سوق العمل.

وباختصار يمكن القول بإن الهجرة لها تأثيرات متعددة الأوجه على سوق العمل المحلي ويمكن أن تسهم في تعزيز التنوع المهني والاقتصادي، وقد تخلق أيضاً تحديات تتطلب إدارة فعالة وسياسات متوازنة. وكلما فهمنا هذه التأثيرات بشكل شامل وعملنا على تطوير استراتيجيات مناسبة سنمكن المجتمعات المحلية من الاستفادة من الهجرة بشكل يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي.

3. الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة في موريتانيا

موريتانيا بلد عضو في نمظمة الوحدة الافريقية وقد صادقت على الإطار الاستراتيجي لسياسة الهجرة في إفريقيا الذي يعتمد على مبادئ توجيهية للسياسة العامة للهجرة حددت تسعة مواضيع: هجرة اليد العاملة؛ إدارة الحدود؛ الهجرة غير النظامية. التشرد القسري؛ حقوق الإنسان للمهاجرين؛ الهجرة الداخلية؛ إدارة بيانات الهجرة؛ الهجرة والتنمية؛ والتعاون بين الدول والشراكات.

وفي عام 2016 أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي تقييما لإطار سياسة الهجرة في افريقيا وأقرت الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالطبيعة الدينامية للهجرة، واتجاهات الهجرة وأنماطها المتغيرة في القارة وأوصت بأن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتحديد إطار سياسة الهجرة في افريقيا، وان تضع خطة عمل مدتها 10سنوات لتنفيذه. ويعكس الإطار المنقح لسياسة الهجرة في افريقيا ديناميات الهجرة الحالية في أفريقيا، ويقدم إطارا استراتيجيا منقحا لتوجيه الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في إدارة الهجرة، ويراعي الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا أولويات الاتحاد الأفريقي وسياساته ويزود الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بمبادئ توجيهية شاملة لمساعدتها في صياغة وتنفيذ سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية الخاصة بها وفقا لأولوياتها ومواردها[18].

الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة في موريتانيا إطار حكومي يهدف إلى تنظيم الهجرة بجميع أشكالها (الهجرة الشرعية، غير النظامية، الهجرة الداخلية، اللجوء) بطريقة توازن

بين الأمن والتنمية واحترام حقوق الانسان. تم تطوير هذه الاستراتيجية بالتعاون مع شركاء دوليين مثل المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي.

1.3 الأهداف الرئيسية للاستراتيجية[19]:

- تعزيز إدارة الهجرة: -تحسين القوانين والسياسات المتعلقة بالهجرة-تطوير أنظمة مراقبة الحدود وتسجيل المهاجرين.
- مكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر: تفكيك شبكات تهريب المهاجرين-تعزيز التعاون الأمني والقضائي مع الدول المجاورة.
- حماية حقوق المهاجرين واللاجئين: ضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين – دعم الفئات الهشة مثل النساء والأطفال.
- تعزيز دور الهجرة في التنمية: تشجيع استثمارات الجالية الموريتانية في الخارج-الاستفادة من تحويلات المهاجرين لدعم الاقتصاد المحلي.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي: العمل مع دول الساحل وغرب إفريقيا-التنسيق مع المنظمات الدولية.

محاور العمل الأساسية:

- الإطار القانوني والمؤسسي: تطوير القوانين المتعلقة بالهجرة واللجوء.
- إدارة الحدود: تحديث المراقبة الحدودية والتنسيق بين الأجهزة الأمنية.
- الهجرة والتنمية: دمج الهجرة في خطط التنمية الوطنية.
- جمع البيانات والبحث: تحسين أنظمة المعلومات حول الهجرة.
- التواصل والتوعية: نشر الوعي حول مخاطر الهجرة غير النظامية.

الجهات الوطنية المعنية:

- وزارة الداخلية واللامركزية والتنمية المحلية (موريتانيا).
- وزارة الشئون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج.
- الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.
- المديرية العامة للأمن الوطني.

3.3 أهمية الاستر اتيجية لموريتانيا:

تعد موريتانيا بلد عبور ووجهة للمهاجرين من دول غرب إفريقيا المتجهين نحو أوروبا. لذا تهدف الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة إلى إدارة تدفقات الهجرة بشكل منظم، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتحقيق التوازن بين الالتزامات الدولية والتنمية الوطنية، وهي عبارة عن سياسة شاملة تسعى إلى إدارة الهجرة بطريقة منظمة وآمنة وإنسانية مع ربطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شهدت النسخة الجديدة من الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة عدة تحسينات وتحديثات مهمة مقارنة بالاستراتيجية الأولى 2010. وقد تمت مراجعتها وتحديثها سنة 2025 لتتلاءم مع التغيرات الإقليمية في الهجرة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا. من أهم هذه التحسينات الجديدة:

- تعزيز الحوكمة المؤسسية للهجرة من خلال إنشاء وحدة تنسيق وطنية للاستراتيجية داخل وزارة الداخلية واللامركزية والتنمية المحلية لمتابعة تنفيذها-تحسين التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالهجرة-إدخال نظام المتابعة والتقييم لخطة العمل الوطنية.
- الاعتماد على البيانات والتحليل العلمي عبر تطوير أنظمة جمع وتحليل بيانات الهجرة لفهم اتجاهات الهجرة في البلاد-إدماج الدراسات والإحصاءات لتوجيه السياسات العامة للهجرة.
- تقوية إدارة الحدود ومراقبة تدفقات الهجرة من خلال تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والحدودية-تطوير التعاون الحدودي مع دول الساحل وغرب إفريقيا-إدخال أدوات حديثة لإدارة الحدود ومراقبة الهجرة غير النظامية.
- التركيز على حماية حقوق المهاجرين عبر إدماج بعد حقوق الانسان في سياسات الهجرة-وإدخال إجراءات لحماية الفئات الهشة مثل النساء والأطفال-تحديث السياسات الاجتماعية لتشمل حماية المهاجرين واندماجهم.
- إدماج الجالية الموريتانية في الخارج عبر إطلاق برامج لتعزيز دور الجالية الموريتانية في التنمية الاقتصادية-تشجيع الاستثمار وتحويل الخبرات من الخارج إلى الداخل.

- تطوير سياسات جديدة للهجرة المرتبطة بالعمل من خلال البدء في إعداد استراتيجية وطنية خاصة بهجرة العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تهدف إلى تنظيم تنقل العمالة وفتح فرص للهجرة القانونية المنظمة.
- تعزيز التعاون الدولي بتنفيذ برامج مشتركة مع المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ الاستراتيجية-تمويل مشاريع لتعزيز حوكمة الهجرة وبناء قدرات الدولة(2023-2026).

فالتحسينات الجديدة ركزت على تحديث الحوكمة والاعتماد على البيانات وحماية حقوق المهاجرين، تعزيز مراقبة الحدود، إدماج الهجرة في التنمية الاقتصادية، وتطوير سياسات خاصة بهجرة العمل والتعاون الدولي. ونأمل أن تكون الاستراتيجية في طورها الجديد قابلة للتنفيذ من طرف الجهات المعنية بتطبيقها ومتابعتها حتى تتمكن من إدارة الهجرة لتكون رافعة للتنمية بالبلد.

خاتمة:

العلاقة بين الهجرة والتنمية في موريتانيا علاقة جدلية تتداخل فيها أبعاد اقتصادية واجتماعية ومؤسسية فمن جهة تبرز المعطيات السابقة الدور الذي تضطلع به تحويلات المهاجرين في دعم الطلب الداخلي وتحسين مؤشرات الرفاه الاجتماعي ما يمنح الهجرة وظيفة تعويضية في سياق اقتصادي يتسم بمحدودية فرص التشغيل وضعف التنويع الإنتاجي، غير أن هذا الأثر الإيجابي يظل محكوما بطابعه الظرفي في ظل غياب آليات مؤسسية كفيلة بتوجيه هذه الموارد نحو استثمارات منتجة ومستدامة، ومن جهة أخرى يكشف المقال عن كلفة هيكلية للهجرة تتجلى أساسا في نزيف الكفاءات وما يترتب عنه من إضعاف لرأس المال البشري، فضلا عن تكريس أنماط استهلاكية تعمق التبعية الاقتصادية وتحد من دينامية الإنتاج، كما أن تنامي تدفقات الهجرة الوافدة والعابرة يطرح تحديات إضافية تتمثل في قدرة البنى التحتية والخدمات العمومية على استيعابها في ظل محدودية الموارد. وبناء على ذلك فإن تحويل الهجرة إلى رافعة حقيقية للتنمية في موريتانيا مربوط بتشكيل رؤية استراتيجية مندمجة تتجاوز المقاربات الأمنية الحالية نحو سياسات عمومية قائمة على تثمين رأس المال البشري وتحفيز الاستثمار المنتج وتعزيز الترابط بين الجاليات في الخارج ومشاريع التنمية الوطنية، كما يقتضي ذلك إدماج البعد الترابي في التخطيط التنموي بما يحد من دوافع

الهجرة القسرية ويعيد التوازن إلى ديناميات التنمية الداخلية، فالرهان التنموي في موريتانيا لا يكمن في الحد من الهجرة في حد ذاتها بقدر ما يتمثل في إعادة توظيفها ضمن أفق استراتيجي يجعل منها موردا اقتصاديا وبشريا قابلا للتعبئة في خدمة مسار تنموي مستدام وشامل.

نستنتج من خلال ما سبق ضرورة النظر إلى الهجرة في موريتانيا باعتبارها فرصة للتنمية، فالمهاجرون يأتون بالمهارات والمعرفة والتنوع الثقافي إلى المجتمع فيثرونها، وتدعم التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون ملايين الأسر في البلد وهو ما ساهم في الحد من الفقر وفي النمو الاقتصادي. ونشير إلى الحاجة إلى صياغة سياسات وطنية تضمن حماية المهاجرين ورفاههم، وتزيد من مساهمتهم في التنمية.

كما ننبه لأهمية التعاون الإقليمي في التصدي لتحديات الهجرة والتنمية، فالترابط القائم بين بلدان المنطقة يعني أن الإجراءات التي يتخذها البلد ستخلف أثرا كبيرا على جيرانه. لذا يمكن العمل مع الدول العربية والافريقية المجاورة لتطوير سياسة الهجرة الوطنية لتكون أكثر فعالية واتساقا وتعود بالنفع على الوطن والمنطقة بأسرها.

الهجرة ليست مجرد تنقل الناس بل قوة تحويلية تعيد تشكيل المجتمعات والاقتصادات والثقافات إذا ما تم تسخير إمكاناتها لصالح الجميع. فمن خلال اعتماد نهج شامل واستشرافي للهجرة والتنمية من الممكن خلق مستقبل يكون فيه تنقل الناس مصدرا للقوة والقدرة على الصمود في البلد.

وليتمكن البلد من إدارة محكمة للهجرة نوصي بالتوصيات الاستراتيجية التالية:

- مراجعة شاملة لقوانين الهجرة والإقامة اعتمادا على الإطار المنقح لسياسة الهجرة بإفريقيا والاستعانة بالخبراء الإقليميين والدوليين في المجال.
- ضبط دقيق للحدود والمنافذ بالتعاون مع دول الجوار.
- تحديث قاعدة البيانات لدى الحالة المدنية وسجل السكان والوثائق المؤمنة.
- ربط المهاجرين بمشاريع التنمية الوطنية.
- ربط التنمية بالهوية الوطنية.
- تشكيل رابطة للمهاجرين وفتح وتسهيل مجال الاستثمار بالبلد وتشجيعهم على استثمار أموالهم وأفكارهم وخبراتهم في تنمية الوطن.

المصادروالمراجع:

- الاتحاد الافريقي، الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل 2018-2030، الطبعة الأولى، مفوضية الاتحاد الافريقي، 2018.
- الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025، مطابع الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2025.
- الحوات، على، الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس، الجامعة المغاربية، 2010.
- سويعدي، نجيب، سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا والجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
- مجموعة مؤلفين، تنمية ريفية، جامعة عين شمس، 2001.
- المحبوي، سيد عبد الله، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، منشور بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، 1997.
- محمدي، صليحة، اللجوء دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة التراث، العدد 1، المجلد 11، 2020.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – المبادئ التوجيهية للاحتجاز-المبادئ التوجيهية للمعايير والقواعد المطبقة الخاصة بالاحتجاز لطالبي اللجوء وبدائله – ط1 مطابع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2012.
- ميوسي، محمد، قراءة في مفهوم التنمية، مقال بمجلة كلية الآداب بني ملال، مطبعة الصباح الجديدة، الدار البيضاء، العدد الثالث، 2001.
- ولد عبد الله، ألمين، مشاريع التنمية الريفية بموريتانيا، بحث لنيل دبلوم دراسات عليا معمقة، وحدة الأرياف المغربية: المجال والإنسان والتنمية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة بن طفيل بالقنيطرة، المغرب، 05/04.
- RIM ; UNION EURPENNE ; STRATEGIE NATIONALE POUR UNE MEILLEURE GESTION DE LA MIGRATION ; 2010.
- RIM, Agence nationale de la statistique et de l’analyse démographique et économique, Recensement Général de l’habitat RGH-5, Thème 15 : Migrations internes et internationales, 2023.
- RIM, Agence nationale de la statistique et de l’analyse démographique et économique, Recensement Général de l’habitat RGH-5, Thème 16 : Population étrangère vivant en Mauritanie, 2023, Page.

الهوامش:

[1] - الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025، ص رقم 15.

[2] - الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل 2018-2030، الصفحة رقم 8.

[3] - على الحوات، الهجرة غير الشرعية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس: الجامعة المغاربية، .2010، ص:2.

[4] - سيد عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، منشور بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، 1997، ص:18

[5] - صليحة محمدي، اللجوء دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة التراث، العدد1′ المجلد11, 2020, ص16.

[6] - نجيب سويعدي، سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا .الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 21.

[7] - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – المبادئ التوجيهية للاحتجاز-المبادئ التوجيهية للمعايير والقواعد المطبقة الخاصة بالاحتجاز لطالبي اللجوء وبدائله – ط1 مطابع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين-2012م – ص9

[8] - تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية للعام 2025، مرجع سابق، ص:14.

[9] - ألمين ولد عبد الله، مشاريع التنمية الريفية بموريتانيا، بحث لنيل دبلوم دراسات عليا معمقة، وحدة الأرياف المغربية: المجال والإنسان والتنمية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة بن طفيل بالقنيطرة، المغرب، 05/04، ص: 3.

[10] - مجموعة مؤلفين، تنمية ريفية، جامعة عين شمس، ص: 8.

[11]- محمد ميوسي، قراءة في مفهوم التنمية، مقال بمجلة كلية الآداب بني ملال، مطبعة الصباح الجديدة، الدار البيضاء، العدد الثالث، 2001، ص: 181.

[12]-RIM, Agence nationale de la statistique et de l'analyse démographique et économique, Recensement Général de l'habitat RGH-5, Thème 15 : Migrations internes et internationales, 2023, Page : 6,

13 - Thème 15: Migrations internes et internationales ; op.cit. P :6-7.

[14] - إطار سياسة الهجرة في إفريقيا، مرجع سابق، ص:15.

[15] - تقرير حالة الهجرة الدولية بالمنطقة العربية 2025، مرجع سابق، ص:33.

[16] - RIM, Agence nationale de la statistique et de l'analyse démographique et économique, Recensement Général de l'habitat RGH-5, Thème 16 : Population étrangère vivant en Mauritanie, 2023, Page : 4.

[17] - تقرير الهجرة الدولية بالدول العربية 2025، مرجع سابق، الصفحة 37.

[18] - الاتحاد الافريقي، إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل 2018\2030، الصفحة:10.

[19] - RIM ; UNION EURPENNE ; STRATEGIE NATIONALE POUR UNE MEILLEURE GESTION DE LA MIGRATION ; 2010 ; p : 87.